أحمد المحرزي:

مؤشرات السياحة في تنامٍ مستمر

أكد معالي أحمد بن ناصر المحرزي وزير السياحة أن مؤشرات نمو قطاع السياحة في السلطنة تحقق تقدما باستمرار سواء فيما يتعلق بعدد زوار السلطنة أو المرافق السياحية، كما ارتفعت القيمة المضافة لقطاع السياحة ككل إلى ٧٤٨٫٦ مليون ريال، موضحا أن النشاط الملموس في إقامة المرافق الايوائية ساعد في رفد السوق بـ ١٧٣٤ غرفة جديدة، ووضح معاليه في حوار خاص مع مجلة «التكوين» ان استراتيجية السياحة حتى عام ٢٠٤٠ تستهدف تحويل السلطنة إلى واحد من أهم أهم المقاصد السياحية وأن تجتذب ١١ مليون سائح دولي ومحلي على الأقل.

- **تحديث اللائحة التنفيذية يستهدف تسهيل الإجراءات وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- **مراجعة وتطوير مستمر للقوانين لمواكبة مستجدات السياحة عالميا**

وأشار معالي أحمد المحرزي إلى ان القطاع السياحي يشهد بدء العمل في مجموعة من أهم وأكبر المشروعات مثل الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس والواجهة البحرية في رأس الحد وستمثل مقاصد تتوفر بها بالأنشطة الترفيهية المختلفة والتجارب السياحية المثرية لجميع الزوار، فضلا عن فاعليتها في دعم المؤسسات والأعمال وإيجاد العديد من فرص العمل للمواطنين.

وأضاف أن هناك تطويرا وتحديثا متواصلا للقوانين المنظمة للاستثمار بما يواكب مستجدات السياحة العالمية، كما ان اللائحة التنفيذية المحدثة لقانون السياحة تستهدف تسهيل الاجراءات وتشجيع الاستثمارات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قامت وزارة السياحة بعمل مراجعة شاملة لمراحل سير جميع المعاملات الخاصة بخدمات الوزارة وتوج ذلك العمل بإطلاق نظام إلكتروني لإصدار الأنشطة والتراخيص السياحية وفي الوقت الحالي لا يتعدى معدل انجاز المعاملة ٥ ايام عمل بمجرد تلبية المواصفات والمعايير الفنية للتراخيص، مشيرا إلى أن هناك إقبالًا كبيرًا من القطاع الخاص على الاستثمار السياحي وتسعى الوزارة للتوجه اليهم ومدهم بخارطة طريق وخطة عمل متكاملة لقطاع السياحة، وحاليا انطلق العمل في اعداد مخطط تفصيلي لمناطق الاستثمار السياحي.. مع التركيز حاليا على مسقط وظفار والداخلية ومسندم ورأس الحد، كما تم توقيع اتفاقية مع شركة استشارية لعمل دراسة تفصيلية لمنطقة ظفار ومن المقرر الانتهاء منها بحلول منتصف ٢٠١٧.. وإليكم تفاصيل الحوار.

في ضوء الاستراتيجية العمانية للسياحة... ما أهم مرتكزات النمو للقطاع في السنوات المقبلة؟

لخصت الاستراتيجية رسالة السياحة العمانية في أهداف رئيسية أهمها المساهمة في تنويع الاقتصاد وإيجاد فرص عمل من خلال تقديم تجارب سياحية ثرية بطابع عماني، ووضحت رؤية السياحة والهدف الأول لها وهو أن تصبح السلطنة خلال الخمس والعشرين سنة القادمة حتى عام ٢٠٤٠ ، من أهم المقاصد السياحية التي يزورها السائح لقضاء الإجازات وللاستكشاف والاجتماعات؛ وأن تجذب ١١ مليون سائح دولي ومحلي على أقل تقدير وأن تصل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٦بالمائة حسب النموذج المختار والذي يفترض معدل نمو ٣,٥بالمائة سنويا في المتوسط، ومن المبادئ التوجيهية للتطوير السياحي في السلطنة تحسين نوعية حياة المواطنين العمانيين مع تحقيق فوائد ملموسة للجهات المحلية في الوقت نفسه، وترسيخ ثقافة السلطنة وتراثها وتقاليدها، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها، كما أن الاستراتيجية تناولت ١٥ موضوعا أساسيا للسياحة، وهي التخطيط والتطوير، والاستثمار وريادة الأعمال، وإشراك المجتمعات المحلية، واستدامة البيئة الطبيعية والثقافية، والتجارب، والتشغيل والجودة، وتخطيط وإدارة التسويق، وعمليات التسويق، وجذب المواهب والإبقاء عليها، وتطوير رأس المال البشري، والريادة في القدرة التنافسية، والإطار القانوني والتنظيمي، والحوكمة، والإدارة.

أصبح القطاع ركيزة أساسية في الخطة الخمسية التاسعة... ما عوامل القوة التي يتمتع بها القطاع حتى يمكنه تحقيق أهداف الخطة؟ وما أهم التحديات التي تواجهه؟

من أهم نقاط قوة القطاع السياحي تمتع السلطنة بمقومات الجذب السياحي المتنوعة والمتفردة في المنطقة والتي تؤهل السلطنة لأن تتبوأ مكانة مرموقة على خارطة السياحة العالمية بجانب السياسات الاقتصادية السليمة والمدروسة، وتوفر البنية الأساسية السياحية التي تتطور بشكل مستمر من خلال مشروعات تنموية وحيوية وسياحية على أعلى مستوى، أضف إلى ذلك الاستقرار السياسي و الأمن في السلطنة ، بالإضافة إلى القوانين

■ **تنفيذ الإستراتيجية سيؤدي إلى نمو سريع في فرص العمل السياحية للمواطنين**

■ **إقبال كبير من القطاع الخاص على الاستثمار.. ونسعى إلى مدهم بخارطة طريق وخطة عمل متكاملة**

■ **النشاط الملموس في إقامة المرافق الإيوائية ساعد في رفد السوق بـ ١٧٣٤ غرفة جديدة**

الداعمة للاستثمار فإنها تخضع للمراجعة والتطوير المستمر بما يتواكب مع مستجدات صناعة السياحة العالمية، ومن المؤمل أن تسهم الاستراتيجية العمانية للسياحة في التغلب على التحديات التي تواجه القطاع، كما توفر حكومة السلطنة بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر في القطاع السياحي، وذلك يُعدّ من عوامل القوة في القطاع ومن أهم المقومات والمزايا والحوافز التي تقدمها الحكومة لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي هي ضرائب منخفضة على أرباح الأعمال مع عدم وجود ضريبة على الدخل الشخصي ووجود نظام ضريبي مرن يسمح بإعفاءات على أرباح مشاريع الاستثمار الأجنبي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى، ويمنح المستثمر حق الانتفاع بالأراضي السياحية لمدة خمسين عاما قابلة للتجديد لمدة مماثلة، كما يستحق المستثمر تصريح اقامة له ولأفراد أسرته من الدرجة الأولى وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في السلطنة، كما يحصل المستثمرون الذين حصلوا على أرض بموجب قانون حق الانتفاع على إعفاء من قيمة الإيجار لمدة تمتد إلى خمس سنوات.

وماذا عن القوانين المنظمة للقطاع السياحي في السلطنة، وهل تواكب متطلبات وتطور القطاع السياحي؟

اعتمدت الوزارة اللائحة التنفيذية المحدثة لقانون السياحة ابتداء من سبتمبر٢٠١٦ تزامنا مع الخطط والبرامج ذات الصلة بالاستراتيجية العمانية للسياحة ٢٠٤٠ حيث كانت التوجيهات خلال الفترة الماضية بتشكيل لجنة لتعديل اللائحة التنفيذية القديمة لقانون السياحة والصادرة في العام ٢٠٠٣ حيث تأتي هذه التعديلات بغية مواكبة عملية التطور الذي يشهده القطاع السياحي العماني من خلال توفير أطر العمل والمعايير والقواعد المنظمة للأنشطة والمنتجات والخدمات السياحية.

ومن خلال إلقاء نظرة عامة على اللائحة التنفيذية المحدثة لقانون السياحة وأبرز التعديلات والاختلافات عن اللائحة القديمة نجد أن تحديث اللائحة التنفيذية جاء لاستيعاب المستجدات في القطاع السياحي العماني ومواكبة للتطور الذي يشهده القطاع بحيث قامت اللائحة المحدثة بتفسير بعض نصوص قانون السياحة غير الموضحة في اللائحة القديمة وتوضيح جانب مساهمة قطاع السياحة في تنمية المجتمعات المحلية وحذف الأنشطة غير السياحية من اللائحة، كما قامت اللائحة المحدثة بتسهيل الاجراءات القديمة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار المحلي والأجنبي وخصوصا في القطاع الفندقي عبر تسهيل اجراءات إصدار التراخيص للمنشآت الفندقية بالإضافة إلى تنوع الخيارات الفندقية والفئات والمستويات والأسعار وغيرها.

شهد القطاع السياحي بدء العمل في مجموعة من أهم وأكبر المشروعات التي شهدتها السلطنة مثل الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس والواجهة البحرية في رأس الحد... كيف تتوقعون تأثير هذه المشروعات على قطاع السياحة؟

ستمثل هذه المشروعات الحيوية وجهات سياحية عالية المستوى تبرز جمال البيئة العمانية وتاريخها العريق، بالإضافة إلى إبراز الثقافة المحلية والتراث وباكتمالها ستصبح مقاصد تتوفر بها بالأنشطة الترفيهية المختلفة والتجارب السياحية المثرية لجميع الزوار. كما ستوفر مساحات ومرافق خدمية متكاملة للمجتمع والزوار، وستكون فاعلة في دعم المؤسسات والأعمال وإيجاد العديد من فرص العمل للمواطنين العمانيين. وهذه المشروعات لن تسهم في تنمية المجتمع المحلي فحسب، وإنما ستلعب دورا مهما ومحوريا في نمو القطاع السياحي في السلطنة.

معاليك... بماذا تصفون الوضع حاليا في قطاع السياحة؟ وما هي أهم المؤشرات لنمو القطاع في الوقت الراهن؟

تواصلت جهود السلطنة لتطوير وتنمية قطاع السياحة باستغلال المقومات والإمكانات المتعددة والمتنوعة التي حبا الله بها بلادنا لتحقيق التقدم والنمو والازدهار في كافة ربوع السلطنة وأن تحتل مكانة متقدمة في خارطة السياحة الدولية كوجهة سياحية متميزة، وخلال الفترة الماضية تواصل إقامة عدد من المشروعات السياحية وتطوير الخدمات في العديد من الوجهات السياحية وتوفير بعض خدمات البنية الأساسية في عدد من المواقع، وارتفعت بالتالي القيمة المضافة لقطاع الفنادق والمطاعم في السلطنة حيث بلغت ٢٢٦ مليون ريال عماني خلال عام ٢٠١٥، وبلغت القيمة المضافة لقطاع السياحة ككل خلال الفترة نفسها ٧٤٨,٦ مليون ريال عماني، ومن جهة أخرى فإن مؤشرات عدد السياح القادمين إلى السلطنة في تنام مطرد، حيث بلغ إجمالي عدد الزوار القادمين الى السلطنة بالإضافة إلى زوار السفن السياحية

حوالي ٢,٦ مليون زائر لعام ٢٠١٥ بارتفاع ١٧,٧ بالمائة مقارنة بعام ٢٠١٤م ، بينما وصل عدد الزوار إلى السلطنة بنهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦ إلى ٢,٣ مليون زائر مقارنة مع ١,٩ زائر في الفترة نفسها من عام ٢٠١٥ بزيادة ٢١بالمائة.

كما تولي الوزارة اهتماما خاصا بتوفير المرافق الايوائية بمختلف فئاتها بجانب تسهيل الاستثمار في القطاع بتكثيف الجهود لزيادة عدد الغرف الفندقية والاهتمام بمستوى الخدمة والجودة في المنشآت الفندقية في مختلف محافظات السلطنة، حيث تشهد مشروعات المنشآت الفندقية نموا سنويا ملحوظا، وتم افتتاح عدد من المشروعات الفندقية المتميزة خلال العام الجاري والتي أسهمت في رفع عدد الغرف الفندقية المعروضة من أجل زيادة التنافسية في مستوى الخدمات الفندقية ونوعية وجودة

■ مخطط تفصيلي لمناطق الاستثمار السياحي.. وتركيز حاليا على مسقط وظفار والداخلية ومسندم ورأس الحد

المنتج من جهة اخرى ، وبلغ اجمالي عدد المنشآت الفندقية حتى منتصف العام الجاري ٣٥١ مقارنة ب ٣١٨ منشأة فندقية في نهاية عام ٢٠١٥م.

أما في ما يخص توزيع المرافق الفندقية حسب التنوع حتى نهاية عام ٢٠١٦، فتتمثل في ١٦٨ فندقا و١٣١ شقة فندقية ، و٥٢ منشأة فندقية أخرى كالاستراحات والمخيمات والنزل التراثية و النزل الخضراء و بيوت الضيافة ، وقد أدى توالي انشاء عدد من المرافق الايوائية إلى رفد السوق بعدد ١٧٣٤ غرفة فندقية اضافية بإجمالي ٢٦٤٩ سريرا اضافا حتى الآن . ومن أبرز المشروعات التي تم افتتاحها هذا العام من فئة الخمس نجوم فندق الشيراتون بمحافظة مسقط بعد عملية تجديد شاملة والذي يعد من أقدم وأبرز المنشآت الفندقية في السلطنة، ويضم فندق الشيراتون ٢٣٢ غرفة فندقية، ومنتجع البليد أنانتارا بمحافظة ظفار ذو التصنيف الخمسة نجوم يضم ٢٢٤ غرفة، بينما يضم منتجع أنانتارا الجبل الأخضر ذو التصنيف الخمسة نجوم ١١٤ غرفة فندقية. أما بالنسبة لفندق راديسون بلو صحار المصنّف خمسا نجوم فإنه يضم ١٧٩ غرفة فندقية.

وهل تشهد الخدمات تطورا مماثلا في المواقع السياحية؟

فيما يخص الخدمات في المواقع السياحية فقد قامت الاستراتيجية العمانية للسياحة بتحديد ١٤ منطقة تجمع سياحي مقترحة في مختلف محافظات السلطنة، كل تجمع سياحي يحتوي على حزمة من المشروعات السياحية المتنوعة من الخدمات والمنشآت والمنتجات بحسب مميزات كل بيئة ومنطقة سياحية. وقد انطلقنا في إعداد المخطط التفصيلي لمناطق الاستثمار السياحي، ونركز حاليا على منطقة مسقط وظفار والداخلية ومسندم ورأس الحد، وقد وقعنا عقدا مع شركة استشارية لإعداد الدراسة التفصيلية ستكون خلال منتصف العام القادم ٢٠١٧، لأننا نريد التوجه إلى المستثمرين بخارطة طريق واضحة وخطة عمل متكاملة، وهناك إقبال كبير من القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع.

كما يبقى المجال أيضا مفتوحا أمام القطاع الخاص للمساهمة في إقامة مشاريع في مجال الترفيه الذي يُعد عنصرا مهما يدعم القطاع ويسهم في تنشيط السياحة الداخلية، والعمل يسير وفق الخطة المرسومة وبخطوات مدروسة للوصول إلى الهدف المنشود في ظل عمل جماعي بروح الشعور بالمسؤولية.

يشكو المستثمرون من بطء الإجراءات... متى تنتهي هذه المشكلة؟

في إطار توجه الحكومة لتطوير وتبسيط الإجراءات الإدارية الحكومية والتحول إلى عصر تقنية المعلومات بما يتماشى والاستراتيجية الوطنية لمجتمع عُمان الرقمي وذلك من خلال توفير خدمات الحكومة الإلكترونية لكافة القطاعات بالسلطنة، فقد قامت وزارة السياحة بعمل مراجعة شاملة لمراحل سير جميع المعاملات الخاصة بالخدمات المقدمة من قبل الوزارة وإعادة هندسة تلك الإجراءات وتوج ذلك العمل بإطلاق نظام إلكتروني لإصدار الأنشطة والتراخيص السياحية عن طريق الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة (البوابة السياحية)، وذلك لاختصار الوقت لتقديم طلبات التراخيص واصدارها الكترونيا.

كما يقوم النظام بإخطار أصحاب الطلبات بشكل تلقائي عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة بوضعية المعاملات التي تتم عن طريق النظام، علاوة على توفر جميع الخدمات بما في ذلك تقديم الطلبات على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، وسيختصر الوقت اللازم لتقديم الطلبات والحصول على التراخيص بشكل كبير جدا مع إلغاء الحاجة في معظم الحالات إلى زيارة الوزارة لإنجاز هذه المعاملات، حيث سيستلم المستفيدون من الخدمة إشعاراً فوريًا بعد تقديم الطلب وقبول المعاملة.

جدير بالذكر بأن الوقت المستغرق لإنجاز المعاملة لمنح الموافقات وإصدار التراخيص لا يتعدى خمسة أيام عمل في حال

■ الموافقات وإصدار التراخيص لا يتعدى إنجازها ٥ أيام عمل حال اكتمال الطلب واستيفائه للمعايير

اكتمال الطلب واستيفائه للشروط والمعايير الفنية. إلى جانب ذلك ولتسهيل تواصل المستثمرين والمراجعين مع المختصين في الوزارة فإن قاعة خدمات المراجعين بالوزارة تقدم خدماتها للمستثمر في حالة وجود أية استفسارات.

كما قامت الوزارة أيضا بتوثيق الخدمات المقدمة للمستثمر من خلال عمل دليل إرشادي يصف جميع الخدمات وقد تم اعتماده من قبل وزارة الخدمة المدنية ورفعه ليكون متوفرًا للجميع على الموقع الإلكتروني للوزارة «البوابة السياحية».

كما تم أيضا دمج الموافقة المبدئية والموافقة النهائية لطلبات إقامة المشروعات الفندقية لتصبح موافقة واحدة فقط ابتداء من يوليو الماضي بالإضافة إلى تنظيم المسائل ذات الصلة بإقامة المنشآت الفندقية وإلغاء اشتراط موافقة الوالي عند التقدم بالطلب مع وضع شرط موحد لجميع الطلبات بالتعهد بعدم ازعاج الجيران.

كما تم حذف شرط تحديد المساحة لاستقبال طلبات إقامة المشروعات الفندقية شريطة الالتزام بمعايير نظام التصنيف، وتمديد صلاحية فترة الموافقة للمشاريع الإيوائية من مدة ستة أشهر إلى مدة عام.

وللتقليل من المركزية في العمل فقد تم منح صلاحيات اصدار الموافقات والتراخيص إلى المديرية العامة للسياحة بمحافظة ظفار وإلى إدارات السياحة في جميع محافظات السلطنة ويمكن للمستثمرين تقديم طلباتهم إلكترونياً على موقع الوزارة.

كيف ترون واقع التعمين والفرص الوظيفية المتاحة للمواطنين في هذا القطاع؟

سوف يحدث تنفيذ الإستراتيجية العمانية للسياحة نموا في صناعة السياحة، مما سيؤدي بدوره إلى نمو سريع في فرص العمل السياحية. حيث من المؤمل ان تزيد عدد الوظائف المرتبطة بالقطاع خلال الخمس والعشرين سنة القادمة لتصل إلى أكثر من ٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في القطاع، بالإضافة إلى تنمية الاقتصاد المحلي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى ١٢٠٠ مؤسسة، حيث كان عددها وقت اعداد الاستراتيجية حيث يبلغ ٩٩ مؤسسة.

ومن أجل تحقيق رؤية الاستراتيجية العمانية للسياحة وتنفيذ استراتيجية جذب السياح من فئة الدرجة الممتازة، لا بد من تعزيز جودة الخدمات في صناعة السياحة بصورة مستمرة. وهذا يتطلب تعليما وتدريبا سياحيا نوعيا، بالإضافة إلى تعزيز تنمية رأس المال البشري. ولتحقيق هذا، ينبغي الاهتمام على نحو خاص بتكييف التقنيات والأدوات الجديدة لتنمية رأس المال البشري العامل في مجال السياحة، إلى جانب الاهتمام والعناية الفائقة بمعالجة التنوع المتزايد في الوظائف السياحية. كما أن تقوية نظام التعليم والتدريب السياحي سيضمن أن تجني المواهب العمانية فوائد التنمية السياحية، وتسهم في تنمية صناعة سياحة تنافسية، وفقا لاستراتيجية الدرجة الممتازة التي تتبناها الاستراتيجية العمانية للسياح حيث ان هذه الدرجة سوف تحقق مكوثا أطول وبالتالي تحقيق عائد اقتصادي أعلى في المقابل يكون تأثيرها على العادات والتقاليد أقل.

■ تعاقدنا مع شركة استشارية لإجراء دراسة تفصيلية لمنطقة ظفار والانتهاء منها منتصف ٢٠١٧